حديث لرئيس الجمهورية، السيد جاك شيراك،
مع صحيفة الأهرام المصرية،

***

قصر الإليزه، الأربعاء 19 أبريل/نيسان 2006

1- سؤال: سيدي رئيس الجمهورية، أهلاً وسهلاً بكم في مصر، وشكراً لكم على موافقتكم على الإجابة على أسئلة صحيفة الأهرام اليومية. منذ عشرة سنوات، وفي خلال هذا الشهر عينه، كنتم قد أجريتم أول زيارة لكم لمصر بصفتكم رئيساً للجمهورية، ومنذ ذلك الوقت، حصلت تغيرات داخلية وخارجية كثيرة، فكيف تقيمون زيارتكم الحالية لمصر، لا سيما وأنها تتزامن مع مرحلة شديدة الاضطراب تشهدها منطقة الشرق الأوسط؟

جواب: أود، بداية، أن أقول بأنني سعيد جداً بأن يتسنى لي التحدث عبر صحيفة عريقة، كصحيفة الأهرام الغراء، بمناسبة زيارتي لمصر، البلد الذي أكن له الود والإعجاب، والذي لا أتردد إليه بما فيه الكفاية. كما وإني أحرص على التعبير عن فرحة عامرة بعودتي إلى مصر، تلبية لدعوة صديقي الرئيس حسني مبارك.

هذا، وأود أن أعرب عن عميق تقديري واحترامي للشعب المصري، فهو شعب شجاع، يتحلى بالفطنة ويضطلع بمسؤولياته، وهي مسؤوليات جسيمة، في الشرق الأوسط، كما وإنه على ملتقى طرق تتشابك ما بين إفريقيا وآسيا. وتقع على عاتقه مسؤولية خاصة في الإبقاء على التوازن العام في الشرق الأوسط، وهي منطقة جذابة ومحببة وعسيرة، إنها أرض حضارة عميقة الجذور.

و لهذه الزيارة هدفان:

إنها ترمي، في المقام الأول، إلى إعطاء دفع جديد لعلاقاتنا الثنائية الممتازة، التي ازدادت صلابة على مدى سنين طويلة بفضل أواصر الصداقة المتينة، والمبنية على الثقة، التي تربط بين القادة، والتي يعززها تبادل مطرد – لوجهات النظر- على مستوى رفيع، تبادل بات الآن يفضي إلى مشاورات ديبلوماسية شاملة. إن آخر زيارة لي، جئت بها إلى هنا، تعود إلى أربعة أعوام تقريباً. ومنذ ذلك الحين، شهدت مصر تحولات عارمة. ففي مواجهة ما يصادفها من تحديات كبرى، اختارت الحداثة والانفتاح، وفرنسا ترغب في مواكبتها على هذه الدرب. وبالتالي، لقد حان الوقت لنستعرض أحوال التعاون القائم فيما بيننا، كي نعطيه ديناميكية جديدة، على الصعيد الثقافي كما على الصعيد الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، أنتم تدركون الظروف الدولية الراهنة، حيث يتزايد التوتر في المنطقة ومعه أسباب إساءة فهم الشعوب لبعضها البعض، شعوب تنتمي إلى ثقافات متباينة. إن مصر بلد عظيم، يضطلع بدور أساسي في استقرار الشرق الأوسط، كما والبحر الأبيض المتوسط وإفريقيا. إن مصر تشاطر فرنسا القيم ذاتها، وهي كثيرة ومبنية على الحوار واحترام الآخر، فضلاً عن أنها تمثل بالنسبة لنا شريكاً كاملاً وبناءً، في خدمة السلام والاستقرار والتنمية. وبالتالي، بات من المهم لبلدينا أن يتشاورا باستمرار. إن زيارتي ستمثل فرصة مناسبة لتبادل وجهات النظر ولتصور كيفية التحرك في مواجهة التحديات الجديدة.

2- سؤال: إن زيارتكم إلى مصر تحدث في الوقت الذي شهدت فيه البلاد إصلاحات هامة، أطلقها الرئيس مبارك، في المجالات السياسية والاقتصادية. فكيف تنظرون إلى هذه الإصلاحات؟

جواب: إن المجتمع المصري يشهد بالفعل، منذ بعض الوقت، تحولاً حقيقياً. فالاقتصاد يتجه نحو الحداثة وينفتح على الأسواق العالمية، والمؤسسات باتت تتجدد، هي أيضاً، وقد تميز عام 2005 بنقاش سياسي مستفيض، عبر إصلاح النظام الانتخابي لرئيس الدولة، فاستتبع بانتخابات رئاسية وتشريعية.

إن هذه التغيرات، التي أطلقت بدفع من الرئيس مبارك، تعد مثمرة، وأرغب بتقديم مساندة فرنسا الكاملة من أجل تعميقها، ففرنسا موطن حقوق الإنسان، وهي تنظر إلى الديمقراطية كقيمة شاملة عليا، ولكنها تتفهم أيضاً وجوب قيام كل جهة على حدا بإجراء هذه الإصلاحات وفق التوقيت الذي يناسبها، بالارتكاز إلى السيادة، وعبر احترام هوية كل منها. إن التغيير كان ضرورياً لكي تتكيف مصر مع الواقع الجديد، على اختلاف أشكاله، في عالم يتوق إلى الشمولية، ولاشك بأن هذا التغيير سيتواصل وسيتسع نطاقه. والمهم في الأمر، هو أن يتسنى

لهذا البلد، معتمداً على السيادة والديمقراطية، رصد الدروب التي تفضي إلى التحديث، وتحديد التوقيت الملائم لها. ولقد أدركت بأن هذه هي نية الرئيس مبارك، النية المتوخاة من النقاش الذي اقترحه في أواخر شهر ديسمبر/كانون الأول، من أجل إجراء الإصلاحات الدستورية في مصر.

3- سؤال: لقد عرفتم الرئيس مبارك منذ الزمن الذي كان يحتل فيه منصب نائب- رئيس، وأنتم منصب رئيس بلدية باريس. فكيف تقيمون العلاقات القائمة بينكما، إذ أضحت اليوم إحدى أهم علاقات الصداقة السياسية في العالم؟ وما هي العناصر الأساسية في التحليلات والرؤى التي تتقاسمونها مع الرئيس مبارك؟

جواب: بالفعل، لقد مضى أكثر من ثلاثين عام على معرفتي بالرئيس مبارك، وقد التقيت به للمرة الأولى، على ما أظن، عندما كان قائداً للقوات الجوية المصرية، ومن ثم التقيت به مراراً عندما كان نائب للرئيس. إنه رجل أكن له كثيراً من الاحترام، منذ زمن طويل. كانت دائماً تربطنا مشاعر الاستلطاف، منذ اللحظات الأولى، وكان يسود دائماً فيما بيننا وئام وتوافق حول جميع المسائل التي نتطرق لها. إن محادثاتنا تتم دوماً في أجواء ودية وبحفاوة حارة، وهي أشبه بلقاءات بين صديقين قديمين. إننا نتناول جميع القضايا بكثير من الحرية، ويقوم كل منا بإبداء رأيه حول الموضوعات كافة.

إن هذه العلاقة القائمة على الثقة، توطدها بين حين وآخر لقاءات واتصالات هاتفية متكررة. وعلى مر هذه السنين، لم نكف عن التحدث معاً في جميع مسائل العصر الكبرى، أكانت مسألة السلام في الشرق الأوسط، أم الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب، أم كيفية بناء الجسور بين ضفتي المتوسط. إننا نتشارك الحرص ذاته على سلام واستقرار المنطقة، وهو حرص راسخ في قناعة مفادها أن الصراعات المسلحة لم تشكل يوماً الحل. إن الرئيس مبارك رجل حكمة وخبرة، والشرق الأوسط بحاجة لخبرته. فالحوار معه قد نورني كثيراً على الحساسيات في هذه المنطقة، كما وأنه لدينا تصور مشترك للتحديات ولكيفية مواجهتها، يقرب فيما بيننا.

ويتميز هذا التصور، بداية، بإرادة التحاور كشركاء متكافئين، مع احترام ما يتميز به كل منا، من حيث هويته وقناعاته....

إننا نتقاسم القناعة بوجوب أن يكون القانون الدولي قانوناً لنا جميعاً، مما يفترض، تحديداً، تطبيقاً كلياً لقرارات الأمم المتحدة. وفي عالم تطغى عليه الشمولية، بات يتأكد أن تعددية الأطراف هي الوسيلة الفضلى لتنظيم العلاقات الدولية.

وأخيراً، لدينا، نحن الاثنين، قناعة بأن الشراكة القائمة بين بلدينا من شأنها أن تسهم في انتشار ذهنية الحوار، والتوافق والصلح، الذي تحتاجه بشدة شعوب هذه المنطقة من أجل إقامة السلام والحفاظ على الاستقرار والترويج للتنمية.

4- سؤال: إن العلاقات بين فرنسا ومصر كانت تعتبر دائماً علاقات ممتازة، وعلى المستوى الاقتصادي، تعد فرنسا من بين الدول الخمسة الأوائل المستثمرة في مصر. فما هي المشروعات الاقتصادية الجديدة التي تعتزمون مناقشتها مع الرئيس مبارك؟

جواب: إن الديناميكية والتنوع يميزان بالفعل مبادلاتنا الاقتصادية. وتعد فرنسا اليوم الشريك التجاري الثالث لمصر. وفي عام 2005، وحده، زادت نسبة التجارة على المستوى الثنائي – من واردات وصادرات – بقدر 50 بالمائة، وتعكس هذه النتيجة، بالأخص، أثر عقد الإمداد بالغاز المسيل، الموقع مع شركة غاز فرنسا، الذي وضع موضع التنفيذ، وهو أهم عقد أنجز بين بلدينا حتى اليوم. وبموجب هذا العقد، سوف توفر مصر ما يناهز 10 بالمائة من احتياجات فرنسا للغاز، فباتت بذلك تتبوّ موقعاً أساسياً في تغطية احتياجاتنا من الطاقة. إنه لمثل حميد عن التعاون الصناعي الذي سيكفل، علاوة على ذلك، إعادة الاتزان في المبادلات التجارية بين بلدينا.

ومن ناحية أخرى، بات لفرنسا وجود مؤكد في قطاع الخدمات، فالشركات الفرنسية تتبع، بالفعل، سياسة تمركز واستقرار في السوق المصرية وذلك في كم واسع من النشاطات، مثل السياحة والمخازن الكبرى، والنقل، وخدمات المعلوماتية والخدمات المالية.

وأخيراً، وبالأخص، لقد أصبحت فرنسا تعد ثاني مستثمر أجنبي في مصر، بعد الولايات المتحدة، مع وجود ما يقارب من 90 شركة، توظف 36 ألف مصرياً، وبإسهامات تقدر باثنين مليار يورو تقريباً. إنها موجة متصاعدة من المستثمرين الفرنسيين الذين يتدفقون باستمرار وقد جذبتهم مصر بنموها، وبموقعها، فهي تقع على مفترق طرق مؤدية إلى عدد من مناطق التبادل التجاري الحر. إن مصر تنفتح وتتحرر، مما يقود إلى تحول سريع في أجواء عالم الأعمال التجارية.

وفيما يتعلق بمشاريع ملموسة، سوف أتطرق مع الرئيس مبارك إلى موضوع إنشاء الخط الثالث لمترو القاهرة، فالشركات الفرنسية تملك مؤهلات كثيرة في هذا الخصوص، ولدى فرنسا استعداد لتقديم إسهاماً كبيراً في هذا المشروع.

وعليه، يصح القول بأن فرنسا عازمة على المراهنة على مصر، وهو رهان رابح. ومن أجل الإبقاء على هذه الديناميكية، سوف يرافقني وفد من رجال الأعمال، وبصحبتهم سأقوم بتأسيس "مجلس فرنسا ومصر الرئاسي للأعمال" في قلب مدينة التقنيات الأكثر حداثة، "القرية الذكية"، وستكون مهمة هذا المجلس تدعيم الشراكة التي تقوم عليها علاقاتنا بكامل أبعادها. وسوف نتطرق أيضاً إلى آفاق ممارسة الوكالة الفرنسية للتنمية لنشاطها في مصر.

5- سؤال: سيدي الرئيس، أنتم تتحدثون دائماً عن ضرورة الحوار بين الحضارات، ولقد كان دائماً لفرنسا دورها في تعزيز احترام ثقافة الآخر، والآن، سوف تفتتحون الجامعة الفرنسية في مصر، فما هو تصوركم للدور الذي ستضطلع به هذه الجامعة للحفاظ على حوار الثقافات بين فرنسا ومصر، من جهة، وبين فرنسا ومصر وباقي أقطار العالم، من جهة أخرى؟ وما هي نواحي التعاون في المجال التربوي الذي ستتباحثون بها مع الرئيس المصري؟

جواب: إنني مقتنع بوجوب إقامة حوار بين الثقافات. بداية، لأنها قناعة شخصية لدي: فأنا أهوى تاريخ الشرق الأوسط وحضاراته، وإني ملم بها بعض الشيء. وإن هذا الإلمام بالتاريخ قد دفعني بشكل طبيعي إلى احترام البشر. وعندما نحترم البشر، لا بد من أن نتفهمهم على نحو أفضل، ويتبين للناس جيداً متى يكونوا موضع تقدير ووقار، ومتى يقلل من اعتبارهم.

ومن هذا المنطلق، إن المبادلات الثقافية واللغوية هي بالفعل أمور أساسية من أجل تعزيز التلاحم بين الشعوب على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وفي هذا الخصوص، سوف يمثل الافتتاح الرسمي للجامعة الفرنسية في مصر إحدى أهم وأقوى محطات زيارتي هذه. إن هذه الجامعة المصرية، التي تُدرس باللغة الفرنسية، تمثل مشروعاً قائماً منذ عشرة سنوات، وقد بدأ سير العمل فيها منذ ثلاثة أعوام، فعرفت كيف تستقطب الجمهور، وأسست شهرة لها بفضل نوعية المواد التعليمية الرفيعة المستوى. إنها المؤسسة المصرية الوحيدة التي تعتمد فيها الفرنسية كلغة تدريس، إلى جانب العربية والإنكليزية. وفي نهاية مرحلة الدراسة تمنح الجامعة شهادات "الدبلوم" العليا، التي تصادق عليها أيضاً جامعات فرنسية، بحيث يتسنى للطلاب متابعة دراستهم في فرنسا أو في أوروبا، بسهولة أكبر. ومن البديهي القول بأن شهادات "الدبلوم" العليا هذه هي الدرب المفضلة لممارسة مهنة مستقبلية معينة لا سيما في تلك الشركات الفرنسية، التي تستقر بأعداد متزايدة، في بلادكم. كما وأن الجامعة الفرنسية في مصر لم تواجه صعوبة في جذب اهتمام متبرعين ومستثمرين من القطاع الخاص، أحرص على توجيه تحية إكرام خاصة لهم.

وعلاوة عما سبق، إن مصر وفرنسا تجمعهما روابط ثقافية قوية ووطيدة، من نوع خاص، سيكون من شأن هذه الزيارة تدعيمها وتعزيزها. إن مصر تبهر فرنسا، وهي بمثابة حلم لها، فما كان قد حل بعاصمتنا لولا المسلة المصرية في ساحة الكونكورد، التي أهداها لها محمد علي؟ وفرنسا من جهتها، كانت ولا تزال تأتي إلى مصر بأفضل ما لديها. فشمبوليون، عندما فك الرموز الهيروغليفية، قد ساهم في جعل المصريين يستردون ماضيهم. وفي القرن الماضي، ساهم الفرنسيون في نشاط القطاع الصناعي وفي مسيرة مصر نحو الحداثة على جميع الأصعدة، الزراعية منها، والطبية، والتعليمية...واليوم، لا يزال الشغف بمصر يخلب العقول في فرنسا. إن التعاون القائم بيننا في مجال الأثار، لا نظير له، وهذا الانبهار ليس سمة الباحثين المتخصصين في مصر القديمة، بل إنه منتشر أيضاً لدى الجمهور العريض، بحيث يزور مصر 500 ألف سائح فرنسي سنوياً، فضلاً عن آلاف الفرنسيين المغتربين الذي يعيشون في هذه البلد. إن هذه العناصر كافة تسهم بشكل أساسي في إغناء العلاقة القائمة مع الجانب الآخر من المتوسط.

6- سؤال: إن الحوار بين الثقافات والأديان في العالم، بات يفرض نفسه على الساحة الداخلية الفرنسية بسبب وجود جالية مسلمة كبيرة، فالدين الإسلامي هو الديانة الثانية في فرنسا. كيف تنظرون إلى العلاقات مع مسلمي فرنسا في ظل ما يجري من مجابهات دولية تستهدف الإسلام اليوم؟ وكيف تنوي الحكومة الفرنسية تغيير أوضاع الجاليات المهمشة في فرنسا، وما كانت أسباب الاضطرابات الأخيرة التي شهدتها البلاد في الضواحي؟

جواب: إن الطريقة التي تطرحون بها سؤلكم هذا مثقلة بالمعاني، على ما يبدو لي، فغالباً ما يكون هناك خطر الوقوع في الالتباس والخلط بين الأمور عندما يتم تناول موضوع العلاقات بين المسيحيين والمسلمين، أو بين الشرق والغرب، أو دول الشمال ودول الجنوب.

لا أظن بأن هناك مجابهة بين العالم العربي- الإسلامي وباقي أقطار العالم التي تتبع التقاليد المسيحية أو اليهودية-المسيحية. كما وإنني لا أؤمن بحتمية حرب الحضارات والثقافات. إن من يتنبؤن بهذا الأمر، الذي هو نذير شؤم، إنما يسعون في ظل عالم باتت فيه مصائرنا متعاضدة، إلى إضفاء طابع شمولي على مشكلات لا ترابط فيما بينها. في الحقيقة، إن المسألة هي بالأحرى مسألة تصادم أشكال الجهل وليس تصادم الحضارات، ولكن بما أن الوقوع بفخ الالتباس ممكناً، يتعين علينا أن نروج لروح التسامح ولذهنية الحوار، ولاحترام الآخر، وللتربية والثقافة، فضلاً عن التأكيد على القيم البشرية. إنه أمر ضروري لا سيما وأن الشعوب لم تُحضر للتعايش بين الثقافات، هذا التعايش الذي تفضي إليه العولمة، كما وأن ذلك يقتضي اتخاذ بعض الحيطة.

وفي هذا الصدد، أتفهم أن يكون نشر بعض الرسومات الكاريكاتورية في أوروبا قد أثار لدى العديد من المسلمين مشاعر الاستياء الشديد، واستحال فهمه. وقد أعربت خلال تلك الأزمة عن موقف فرنسا، مؤكداً إدانتي لجميع أنواع الاستفزاز الفاضح، والتي من شأنها أن تلهب المشاعر وتثير الانفعالات وتجرح المعتقدات والإيمان. لقد شددت على أن حرية التعبير، التي تمثل ركيزة من ركائز جمهوريتنا، يقتضي أن تمارس في روح من المسؤولية وأن تستند أيضاً إلى قيم التسامح والاحترام. وفي المقابل، لقد شجبت أعمال العنف التي مورست ضد رعايا أوروبيين أو بعثات ديبلوماسية، فهذه أفعال غير مقبولة وهي تخدم مصلحة المتطرفين.

وبالنسبة للشق الثاني من سؤالكم، أن فرنسا، فيما يخصها، تكن الاحترام للأديان كافة ولسائر المعتقدات. لقد بات الإسلام بالفعل الديانة الثانية المتبعة في بلادنا، حيث لها مكانتها كاملة، والكثير من مسلمي فرنسا يحملون الجنسية الفرنسية. بيد أن التقاليد القائمة على تعدد الأديان، التي تتبعها فرنسا، استدعت إرساء تنظيم خاص لضمان تعايش منسجم بين الديانات والمعتقدات كافة. وعليه، وقع خيارنا على العلمانية التي تعني في ما تعنيه حياد الدولة ومؤسستها، وذلك ليس بغرض إنكار الواقع أو حقوق الأديان، بل على العكس من أجل أن يتسنى لهم العيش معاً. وفي هذا الإطار، تعد فرنسا مثالاً يحتذى به، إذ أن المسلمين ينعمون بحرية تامة، حرية الفكر والمعتقد وممارسة الشعائر، مثلهم بذلك مثل أتباع باقي الديانات، لا سيما من أهل الكتاب.

وأخيراً، تبقى هنا مشكلة مطروحة تكمن في صعوبة الاندماج التي يصادفها بعض الأشخاص، الذين غالباً ما يكونوا من أبناء الهجرة، ومن المقيمين في الأحياء الصعبة. إنها مسألة معقدة تتطلب رداً شمولياً، ألا وهو: مكافحة جميع أنواع التمييز، وهو شأن قد حققنا فيه خطوات متقدمة بفضل تحرك حازم – ويستحضرني هنا، بالأخص، تأسيس هيئة عليا من أجل مكافحة التمييز، وقد تم للتو توسيع نطاق صلاحياتها كي تكافح على نحو أفضل الممارسات غير المقبولة التي تنم عن تفرقة وتمييز. ويتعين علينا أيضاً الترويج لتكافؤ الفرص في مجال العمل، وتأمين المسكن، والتعليم... ثم، وفي الطرف الآخر من السلسلة، هناك أفواج الهجرة المتدفقة، التي يستدعي التعامل معها تقديم أجوبة بالتشاور ما بين دول جنوب وشمال المتوسط.

وهذه بالطبع مواضيع سوف أستمع بانتباه لآراء وتعليقات الرئيس مبارك بشأنها.

7- سؤال: لقد كان لكم وجهات نظر قريبة من وجهات نظر الرئيس مبارك بشأن محاربة الإرهاب، لا سيما وأنكم تنظرون إليه كظاهرة دولية، غير محصورة بالمسلمين. واليوم، وفي مواجهة تصاعد العداوة ضد العالم الإسلامي، كيف تتصورون التعاون مع مصر لمحاربة هذه الآفة الدولية؟

جواب: إن الإرهاب، هو الهمجية، ولقد أدانته فرنسا باستمرار، بأشكاله كافة، وأياً كان مصدره، لأن ما من شيء يبرره. فهو ظاهرة لها أسباب متنوعة، ومن المؤسف أننا نجده في العديد من الأقطار، والعالم الإسلامي هو أول ضحاياه. وإبان سلسلة الاعتداءات التي طالت مصر في عامي 2004 و2005، كانت فرنسا أول من أكد على تضامنه مع هذا البلد، وأول من أعرب عن تعاطفه الشديد مع أسر ضحايا هذه الأعمال العديمة الإنسانية. هذا، وتساند فرنسا أيضاً مبادرات مصر الدبلوماسية الرامية إلى توحيد جهود الجميع في مكافحة الإرهاب، وذلك في نطاق الأمم المتحدة وخلال قمة برشلونة. وآمل أن تتمكن مصر بدورها من تحقيق تقدم باتجاه تبني اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة ضد الإرهاب.

وكما تعلمون، إن فرنسا قد دفعت هي أيضاً ثمناً باهظاً في الماضي من جراء الإرهاب، وقد كان ردها دائماً يتسم بأقصى درجات الحزم. وهي تدرك أن هناك جماعات إرهابية تستغل التقلبات والإبهام التي تحدثها العولمة، ولكن هذا يشكل، على العكس، سبباً إضافياً للحث على الحوار بين الثقافات، بحيث يتم استيعاب ما لدينا من تباينات، على نحو أفضل، فينظر لها بروح التسامح المتبادل وبانفتاح.

8- سؤال: لقد أبقيتم، على مر السنين، على حوار مستديم، مع الرئيس مبارك، حول مشكلات الشرق الأوسط والمشكلات العالمية، التي كان لديكم تجاهها آراء متقاربة. فكيف تنظرون إلى إمكانية تنسيق الجهود فيما بينكما سعياً لإخراج المنطقة من دوامة العنف الجهنمية؟

جواب: ليس هناك من حل لمعضلة العلاقات هذه بين إسرائيل والفلسطينيين سوى اتفاق، اتفاق لا يمكن أن يتم إلا بعد إقامة حوار. لقد تحقق في هذا المجال بعض التقدم، ثم حصل تراجعاً. من الغير الممكن أن يفرض وضع ما على أحد هذين الشعبين. يتعين التفاوض حول اتفاق.

مما لا شك فيه، هو أن مسألة السلام في الشرق الأوسط تشكل موضوعاً تباحثنا فيه معاً، الرئيس مبارك وأنا، بشكل مستفيض، وقد تبين لنا دائماً أن هناك توافق كبير فيما لدينا من وجهات نظر. فمنذ سنوات طويلة، ونحن نردد بأن السلام في المنطقة يمر عبر قيام دولتين تعيش جنباً إلى جنب، بأمان، وفي ظل احترام ووقار تكنه كل منهما للأخرى. إن فرنسا من منطلق صداقتها للشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي، تود أن يتسنى للفلسطينيين أن يحققوا عملياً تطلعاتهم المشروعة بإنشاء دولة تتمتع بالسيادة، وللإسرائيليين أن ينعموا بالأمان الذي يحق لهم فيه.

ولكننا ندرك أيضاً بأن المفاوضات وحدها كفيلة بأن تسمح بتحقيق تقدم، وبأن ما من شيء مستديم يمكن بناءه على العنف. لذا، فإن فرنسا ومصر ساندتا على الدوام الجهود التي بذلت منذ اجتماع أوسلو، لكي يتم التوصل إلى حل متفاوض عليه، وبالتالي مستديم. كما وأنهما قدمتا الدعم لجهود اللجنة الرباعية بغية الترويج لحل متزن وواقعي، يندرج في إطار خارطة الطريق، فضلاً عن مساندتهما، على نحو بناء، للانسحاب الإسرائيلي من غزة، الذي بغض النظر عن بعده الأحادي الجانب، كان من المقدر له أن يمثل خطوة باتجاه تنفيذ خارطة الطريق. وأود أن أتوجه بتحية تقدير خاص وإكرام للدور الذي اضطلعت به مصر في غزة.

واليوم، وقد تمت الانتخابات الإسرائيلية، يتعين على المجموعة الدولية إن تعود مجدداً للالتزام بقوة، على هذا الصعيد. وبالطبع سوف ننكب على التفكير معاً في هذا الأمر.

9- سؤال: إن فوز حماس في الانتخابات الديمقراطية والحرة التي أجريت في فلسطين، قد أثار اعتراض بعض الدول، وبالأخص إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. إنكم تطالبون حماس باحترام القواعد القانونية التي تفرض نفسها على مستوى العالم، ومنها التخلي رسمياً عن العنف، ولكن إسرائيل مستمرة بممارسة العنف ضد الفلسطينيين، وبإضعاف الحكومة الجديدة. فما هو موقف فرنسا إزاء السياسة الإسرائيلية المناهضة لحماس؟ وهل تعتقدون بأنه لا يزال هناك فرصة لإنقاذ عملية السلام؟

جواب: لقد أجريت انتخابات ديمقراطية وهذا ما اختاره الفلسطينيون. إن فرنسا تحترم هذا الخيار.

ولكن، وفي المقابل، باتت مسألة الإعانات الموجهة للسلطة الفلسطينية مطروحة، منذ أن وصلت حماس إلى سدة الحكم، وهي منظمة مدرجة على اللوائح الأوروبية المتضمنة للمنظمات الإرهابية، بما أنها قد نادت بالإرهاب ومارسته كشكل طبيعي من أشكال العمل السياسي. وحول هذه النقطة، إن موقف فرنسا مطابق لموقف أعضاء اللجنة الرباعية، فأي اتصال بكومة حماس يمر عبر الالتزام بمبادئ ثلاث: الاعتراف بإسرائيل، والتخلي عن العنف، والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبالأخص اتفاقيات أوسلو. كما وأننا ندرك أيضاً أن الوضع في الأراضي الفلسطينية صعب للغاية وبأنه من الضروري الإبقاء على المساعدات الدولية، فضلاً عن أن الاتحاد الأوروبي، الذي يعد - منذ اتفاقيات أوسلو – أول الممولين في الأراضي الفلسطينية، قد اتخذ قراراً بالاستمرار بمساعداته الإنسانية كاملة، وهي تلك التي تمر عبر وكالة الأمم لمتحدة لغوث اللاجئين ومنظمات الإغاثة غير الحكومية،مما يمثل نصف مجموع المساعدات، التي كانت ممنوحة حتى الآن. أما فيما يخص ما تبقى، أي المساعدات المباشرة للسلطة الفلسطينية، فنحن في مرحلة إعادة تقييم للأمر، وسوف نقدم عليه حرصاً منا على الاستجابة إلى احتياجات السكان الملحة. وبالطبع، سأعيد طرح هذه الإشكالية بشكل مسهب مع السيد محمود عباس، الذي سوف استقبله في باريس في أواخر هذا الشهر.

وفيما يخص الآمال المعلقة على السلام، فإن وصول حماس إلى السلطة يغير بكل تأكيد المعادلة الإقليمية. ومن المبكر التكهن بما سيكون لها من تداعيات حقيقية على آفاق التسوية في المنطقة، حيث كل شيء مؤهل كما تعلمون للتطور بسرعة بالغة.

وفي الوقت الحاضر، إننا ندعو حماس إلى التفهم بأن دروب العنف تقود إلى طريق مسدود، وإلى مواصلة انتقالها نحو العمل السياسي عبر الإبقاء على احترامها للهدنة والالتزام بالتخلي عن العنف والاعتراف بإسرائيل. لقد قبلت حماس في المشاركة في الانتخابات، فبات يتعين عليها من الآن فصاعداً المضي في هذا المنطق حتى نهايته، إذ لا وجود لبديل آخر.

ولكننا نقول أيضاً للإسرائيليين بأنه عليهم الابتعاد عن تلك النزعة نحو القرارات الأحادية الجانب، والكف عن الاغتيالات التي تستهدف أشخاص بعينهم كما وعن الاستمرار في سياسة الاستيطان. إن سلاماً عادلاً ودائماً في المنطقة لن يفرض من قبل هذا الطرف أو الطرف الآخر. ففي نهاية المطاف، وكلنا يعلم ذلك، كما أن الإسرائيليين والفلسطينيين يدركونه أيضاً، ما من بديل عن استئناف فعلي للمفاوضات. وبالتالي، فإني أوجه نداءً للطرفين للقيام بما يلزم من الخطوات كي تستأنف المفاوضات، وهنا أيضاً، ليس هناك من بديل.

10- سؤال: إن العلاقات بين فرنسا وإسرائيل قد شهدت خلال فترة رئاستكم العديد من الاضطرابات، فكيف تنظرون إلى مستقبل هذه العلاقات بين بلديكما، عقب الانتخابات الإسرائيلية وتشكيل حكومة ائتلاف يرأسها حزب الوسط "كديما" وزعيمه يهود أولمرت؟ وهل تعتقدون بأن هذه العلاقات قد تأثر بشكل سلبي، أو ربما إيجابي، على الروابط القوية والمتينة القائمة بين فرنسا والعالم العربي؟

جواب: إن فرنسا حريصة على شرعية إسرائيل وهي تقيم مع هذه الدولة، منذ أن تم تأسيسها، علاقات صداقة، قد تسنى تعزيزها عبر عملية إعادة تنشيط للعلاقات الثنائية، الجارية منذ عدة سنوات. وفيما يتعلق بعملية السلام، فإن علاقاتنا هذه قد ارتكزت دائماً على موقف متزن، يتجلى من خلال تحرك حازم لصالح تسوية عادلة ودائمة للصراع.

إن الانتخابات التشريعية قد سمحت للشعب الإسرائيلي في أن يظهر بشكل جلي وواضح بأنه يتطلع إلى تسوية لهذا الصراع، وهذا أمر يفترض استئناف المسيرة المبنية على التفاوض. وبهذا الخصوص، أنوه بأن رئيس الوزراء السيد أولمرت قد أكد، فور انتصار حزبه، بأن خياره الأول يكمن في استئناف المفاوضات، فكونوا على يقين بأن فرنسا والاتحاد الأوروبي سيضعان كامل ثقلهما في الميزان، وسيستنفذان كل ما لديهما من تأثير، في خدمة هكذا مشروع.

11- سؤال: بعد فوز يهود أولمرت، زعيم حزب "كديما" في الانتخابات، وقبله، فوز حزب حماس في الأراضي الفلسطينية، هل تعتقدون بأن مسيرة السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد وصلت إلى نقطة اللاعودة؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه فرنسا للتقريب بين الجهتين اللتين لا تعترفان ببعضهما البعض؟

جواب: إن نقطة اللاعودة الوحيدة، التي يمكنني تصورها، هي تلك التي سيتم بلوغها عن طريق السلام بحد ذاته. لا شك بأن الأحداث، خلال الأشهر الأخيرة، قد خلقت حالة من الريبة والقلق: شكوك حول قدرة الحكومة الفلسطينية الجديدة على التجاوب، بصورة فاعلة، مع تطلعات شعبها، وهو الأمر الذي يمر بالضرورة عبر احترام المبادئ التي ذكرت بها المجموعة الدولية، وشكوك أيضاً حول الاتجاه الذي ستتبعه الحكومة الإسرائيلية الجديدة، في الوقت الذي لا تزال فيه النزعة نحو المبادرات الأحادية الجانب قائمة بشدة في إسرائيل.

ومن هذه المحطة الزمنية أود أن استخلص أمرين: إن مبدأ الديمقراطية قد تم التعبير عنه مرتين، من طرف كما من الطرف الآخر، ومن المعلوم بأن هذا المبدأ كان دائماً أفضل حليف للسلام. إن ما عبر عنه الشعب الإسرائيلي في 28 مارس/آذار هو الرغبة بالسلام، وهذا أمر لا بد أن يمر عبر حل متفاوض عليه. وهذه الرغبة بالسلام عينها تختلج في صدور الشعب الفلسطيني وهي في صلب تطلعاته. كُلني أمل بأن يصغي المسؤولون المعنيون لهذا الأمر وأن يتبنوا مواقف تتلاءم مع أماني المجموعة الدولية: وعندها سيصبح كل شيء ممكناً، من جديد.

12- سؤال: إن العنف مستمر في العراق ويهدد بحرب مدنية دامية، والولايات المتحدة مستمرة في افتعال العنف. كيف تتصورون إنقاذ العراق من تقسيم محتمل، وهل تظنون بأنه من الممكن للاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور تحقيقاً لهذا الغرض؟ وكيف تقيم فرنسا الهجوم الأمريكي الأخير ضد السنة؟

جواب: إن الشعب العراقي هو شعب عريق، وهو وريث حضارة عريقة، ولكنه تقليدياً، منقسم بعض الشيء. وكل المشكلة تكمن في وجوب إعطاء الأفضلية لما يجمع ويقرب، ومحاولة تجنب ما يفرق فيما بينه.

في هذه المسألة، كما في مسائل أخرى، لن يستطيع المنطق الأمني وحده أن يفضي إلى عودة السلام. وبحسب اعتقادي، إن عراقاً موحداً، وسيداً وديمقراطياً، ومستقراً، يعيش في ظل تفاهم جيد مع جيرانه، هو أمر بات لا بد منه، اليوم أكثر من أي وقت مضى، من أجل السلام. إن أي طرح طائفي سيكون له تداعيات مأساوية في العراق، كما خارج العراق. ولكن ليس هناك حتمية تقودنا بالضرورة إلى مثل هذا الوضع، فباستطاعة العراقيين، لا بل وإنه يجدر بهم، أن يتوحدوا مستندين إلى ميثاق وطني يضمن سلامة أراضي العراق، ويتسنى من خلاله لكل جهة أن تجد موقعاً لها في المؤسسات الجديدة.

ومن أجل التوصل إلى توافق بين أسر البلاد كافة، لا بد من التزام إيجابي من جانب دول الجوار، فتفكك العراق لا مصلحة لأحد فيه، وأن يضطلعوا متحدين بدور بناء من أجل مساعدة العراق على الحفاظ على وحدته الوطنية، وتأسيس دولة القانون. عندها، سيكون كل شيء ممكناً من جديد.

ولهذا السبب، يقتضي تشجيع مبادرة المصالحة التي أطلقتها الجامعة العربية، والتي حظيت بمساندة فرنسا الكاملة: فمنذ بضعة أشهر، كانت الأطراف العراقية المجتمعة في القاهرة قد اتفقت على بيان ختامي يدين الإرهاب، كما ويدعو أيضاً إلى عودة هذا البلد إلى السيادة الكاملة. وهذا أمر كانت فرنسا أول من شجع عليه، وذلك منذ انتهاء العمليات العسكرية، من أجل أن يتحكم العراقيون من جديد بمصيرهم.

وعلى الرغم من أن القوات المتعددة الجنسيات منتشرة في العراق بناءً على القرار 1546 الصادر عن الأمم المتحدة، إلا أن هذا الوجود الأجنبي يعاديه قسم من الرأي العام العراقي، وهذه مسألة جوهرية من أجل إنجاح الحوار الوطني، الذي أتمناه في الصميم. فلو ارتسم في الأفق موعداً لمغادرتها، قد يصبح بإمكان العراقيين الدخول بيسر في منطق أكثر مسؤولية.

13- سؤال: لقد كان لكم وللرئيس مبارك موقفاً مشتركاً من خلال الإعلان عن رغبتكم بأن تتخذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية قراراً لصالح خلو منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. هل بالإمكان تحقيق ذلك بينما تصر إيران على الاستمرار في برنامجها النووي؟ وهل تساند فرنسا الموقف الأمريكي القاضي باحتمال توجيه ضربة عسكرية وقائية ضد إيران؟ ما هو تصوركم لتحقيق هدف كهذا، بينما تستمر إسرائيل في التعتيم على سياستها النووية؟

جواب: إن موقف إيران الحالي هو مصدر قلق للمنطقة وللمجموعة الدولية بأسرها. بالطبع، نحن لا نضع موضع مسائلة حق هذا البلد المشروع في اقتناء الطاقة النووية، لأغراض مدنية، بمجرد أن يحترم التزاماته على صعيد عدم انتشار الأسلحة، وأن يعطي الضمانات الموضوعية للطابع السلمي لبرنامجه. بيد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد استنتجت بأن هذه النشاطات النووية كانت قد تمت بشيء من التخفي والتستر. ومن جهة أخرى، فإن إيران مستمرة في برنامج مقلق للتسلح بالصواريخ.

عندما تم إعلامنا بأن إيران تنتهك التزاماتها، سعينا بالتعاون مع شركائنا الأوروبيين إلى حل هذه الإشكالية عبر التفاوض. فتم التوصل إلى اتفاق في باريس، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2004 حول تعليق نشاطات التحويل والتخصيب. وعندها اقترح الأوروبيون على إيران برنامج تعاون واسع النطاق، ويتضمن بالأخص مساعدة في المجال النووي لأغراض مدنية. ولكن قرارات القيادات الإيرانية، في شهر آب/أغسطس 2005 وشهر يناير/كانون الثاني 2006، باستئناف النشاطات الحساسة، على نحو أحادي الجانب، خلافاً لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، المتخذة بالإجماع، قد تسبب بتوقف هذه المسيرة. ومن هنا جاءت ردة فعل المجموعة الدولية.

وقد رفع مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأمر إلى مجلس الأمن، فحظي بمساندة مستفيضة. وقام مجلس الأمن بدوره بمطالبة إيران بتعليق نشاطاتها الحساسة الخاصة بإنتاج مواد الانشطار. وفي الحالتين، كانت المجموعة الدولية تتحرك، بالتوافق والتراضي، وقد اتخذت قرارات مجلس الأمن بالإجماع. ومن جهة أخرى، لقد توصلت فرنسا ومصر إلى جعل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشير إلى أن حل المشكلة الإيرانية قد يسهم في بلوغ الهدف المرجو والمتمثل بشرق أوسط خال من أسلحة دمار شامل ومن الصواريخ.

إني أعلن بقوة بأن الباب لا يزال مفتوحاً أمام استئناف المباحثات، بمجرد أن تلتزم إيران بمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومطالب مجلس الأمن. فالقرار اليوم بين أيدي القيادات الإيرانية، أكثر من أي وقت مضى. عليها أن تعي أن أفق دولة إيرانية مجهزة عسكرياً بالسلاح النووي هو أمر غير مقبول بالنسبة للمجموعة الدولية.

وبالطبع، إني أعلق أهمية كبرى على وجهة نظر الرئيس مبارك حول هذه المسألة الرئيسية بالنسبة للسلام في المنطقة وفي العالم. كما وأنني أشاطره قناعته بالكامل بأن إرساء شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل ومن الصواريخ الناقلة لها، سيمثل خطوة متقدمة من أجل سلام واستقرار المنطقة.

14- سؤال: لقد قدم سرج برامتز، رئيس لجنة التحقيق الدولية حول اغتيال رفيق الحريري، تقريره الأولي. فهل أنتم راضون عن تعاون سوريا مع لجنة التحقيق؟ وما الذي تنتظرونه من سوريا في المرحلة المقبلة من التحقيق؟ وهل تنون وضع حد لعزلتها الدولية في حال تعاون كامل من جانبها؟

جواب: إن فرنسا التي تربطها بلبنان علاقات تاريخية قد التزمت مع المجموعة الدولية كي يتسنى للشعب أن يستعيد استقلاله وسيادته بالكامل، على مجمل أراضيه. إن هذه المسيرة قد تخطت مرحلة هامة بعد مغادرة القوات السورية للبنان في شهر أبريل/نيسان 2005، ومن ثم إجراء انتخابات حرة وشفافة في شهر يوليو/حزيران. فهذه مكتسبات أساسية.

ولكن، من أجل أن تبلغ هذه المسيرة الهدف المرجو منها، يتعين أن تكف التدخلات الخارجية وأن يتم تطبيق قرارات الأمم المتحدة بالكامل. يتعين الكشف عن ملابسات الاعتداءات التي دفع بسببها المدافعين عن الحرية وعن استقلال لبنان ثمناً باهظاً. ولهذا السبب، فإن فرنسا، مثلها بذلك مثل مصر، تساند كلياً، لجنة التحقيق الدولية بقيادة سرج برامتز. كما وإن إنشاء محكمة دولية، في أقصر المهل، سيكون من شأنه توفير عدالة فاعلة ومطمئنة.

وفيما يخص سوريا، بات من السهل عليها تحسين علاقاتها مع المجموعة الدولية من خلال تطبيقها لقرارات مجلس الأمن. إن هذه القرارات التي غالباً ما صوت عليها بالإجماع،هي قرارات واضحة، وتطالبها بعدم التدخل في المسائل اللبنانية الداخلية، وبالكف عن تقديم المساندة للقوى التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار في لبنان.

إنها لفرصة لسوريا لكي تقيم مع لبنان علاقات مبنية على المساواة، وتقوم على الاحترام المتبادل للسيادة. إن الروابط بين الشعبين السوري واللبناني، هي روابط تاريخية، وسياسية وثقافية، واقتصادية، ولها أبعادها الاستراتيجية، ولذا، فإن الثقة والتقدير المتبادلان كفيلان بجعلها مثمرة وذلك لصالح الدولتين.

إنني أثمن، مثلي بذلك مثل المجموعة الدولية بأسرها، الدور النشط الذي يضطلع به الرئيس مبارك، ومشاوراتنا المتواصلة بهذا الشأن. كما وإني أدرك بأن السياسة التي نتبعها في هذه القضية يساء فهما أحياناً، على الرغم من أننا لم نغير من قناعاتنا ومن التزاماتنا لصالح سيادة لبنان، فضلاً عن أنه ليس لدينا جدول أعمال خفي أو مستتر بشأن سوريا، التي نعتبرها بلداً كبيراً في المنطقة، ومؤهلاً للعودة مجدداً إلى الكنف الدولي على نحو طبيعي، ولاستعادة، بالأخص، علاقاته التقليدية مع فرنسا.

ولكن، تحقيقاً لهذا الغرض، يتعين على سوريا أن تغير تصرفها، وخصيصاً بالنسبة لعلاقاتها مع لبنان، وأن تتعاون بدون تحفظ مع لجنة التحقيق الدولية.

15- سؤال: تحدث العديد من المراقبين عن تقارب في وجهات النظر السياسية ما بين فرنسا والاتحاد الأوروبي من جهة، والولايات المتحدة من جهة مقابلة، لا سيما فيما يخص إيران ولبنان. فهل أن هذا التقارب يشمل أيضاً مشكلات الشرق الأوسط الأخرى، وبالأخص العراق وسياسة الإصلاحات؟ فهل هذا التقارب يمثل خطوة من جانبكم أنتم أم أنه تقارب متبادل؟

جواب: نحن حلفاء للولايات المتحدة وأصدقاء لها، وذلك منذ استقلال هذا البلد، الذي كان لفرنسا دوراً حاسماً فيه. ونحن نريد، مثلهم تماماً، أن نعمل من أجل السلام والأمن الدوليين. إننا نسعى، عندما يكون الأمر ممكناً، أن نشاطرهم التحليلات، وأن نتبادل معهم خبراتنا وتصورنا لما يدور في العالم، وإطلاق مبادرات تجتمع حولها المجوعة الدولية. وعندما يكون هناك اختلاف في الرأي، نعبر عنه، كما يقتضي أن نفعل بين دول حليفة.

16- سؤال: لم يفضي مؤتمر برشلونه الدولي حول التعاون الأوروبي- المتوسطي إلى الغرض المرجو منه. فهل تعتزمون إعادة إحياء مسيرة برشلونة ومبادئها سعياً إلى تشجيع التعاون الثقافي، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، بين بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط؟

جواب: سأسمح لنفسي بأن أخالفكم الرأي في ما تطلقونه من أحكام على عملية برشلونة. فخلال عقد من الزمن، اكتسبت الشراكة الأوروبية-المتوسطية – وهي المحفل الوحيد الذي يضم سائر دول الجوار- شرعية حقيقية، لا بل وأنها تستطيع أن تتباهى بحصيلة توصلت إليها. إن هذا الحيز المشترك، قد تأسس، معززاً بعناصر بشرية واقتصادية وثقافية متدفقة. ويقام فيه حوار يتناول مجالي الأمن والدفاع. ولقد تم، في إطاره، عقد اتفاقات مشاركة تسنى من خلالها تبلور بداية اندماج إقليمي. وهناك إمكانات مالية كبيرة قد تم تفعيلها. إن هذه الشرعية تستند أيضاً إلى مبادرة محددة: فهذه الشراكة قد تأسست على مبدأ المساواة وعلى الحوار المتواصل.

واليوم، يصح القول بأن هناك أمور جديدة ملحة باتت تفرض نفسها، وتتوق ضفتي المتوسط إلى مزيد من الأمن، وبالأخص، في مواجهة الإرهاب، وإلى مزيد من النمو الاقتصادي، ومزيد من التبادل الثقافي والإنساني. كما وباتت مطروحة مشكلة الرقابة على تدفق الهجرة. وقد اتخذنا قراراً، معاً، بتطوير إجابات جديدة لمواجهة هذه التحديات المستحدثة. ويجدر بنا إدخال مفهوم المبادلة بالمثل على العلاقات بين الضفتين. ويتوجب علينا أن نظهر مزيداً من الفعالية في إدخال المفهوم الأوروبي للتعاون المدعم على نظام الشراكة القائم فيما بيننا، وذلك لتمكين الدول الأكثر اهتماماً بالأمر من المضي قدماً.

ولقد اقترحت تأسيس آليات جديدة، مثل إنشاء أمانة سياسية متكافئة، أو أداة مدعمة للحوار السياسي، وحشد طاقات وإمكانيات إضافية، وبالأخص من خلال إنشاء مصرف للتنمية، في آخر المطاف، يكون مكرسا للبحر الأبيض المتوسط. وأخيراً، لقد أعربت عن رغبتي في المضي إلى أبعد في الحوار الثقافي، عبر إطلاق مشروع "ورشة ثقافية متوسطية"، ستضم مبدعين ومفكرين وصناع القرار من بلداننا.

وحول جميع هذه المسائل، تلعب مصر دوراً محورياً من أجل الحفاظ على تميز مسيرة برشلونة وتدعيم فعاليتها. إن انعقاد منتدى متوسطي في مصر، ستشارك به فرنسا، بعد أيام قليلة من زيارتي، سيمثل برهاناً إضافياً ساطعاً.

17- سؤال: لدينا شعور بأن الدول الغربية مهددة من جراء العولمة، فهل تشاطروننا الشعور ذاته؟ وهل هناك حدود قصوى، لا يجوز تخطيها، للعولمة في الدول الديمقراطية، في إطار اقتصاد السوق؟

جواب: مع العولمة يمكن معرفة كل شيء، على الفور وفي كل مكان، فلم نعد معزولين، كل واحد في بلده: إننا نتقاسم الفضاء ذاته ومصائرنا باتت مرتبطة ببعضها البعض أشد ارتباط.

إن هذا الواقع الجديد، والبعيد كل البعد عن الخبرة الزمنية التي عرفتها شعوبنا وبلداننا على مدى القرون، ينبغي أن يقودنا إلى حرص مضاعف وإلى مزيد من الجهود في سبيل الحفاظ على السلام، ويتعين علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نؤكد على القيم العالمية الشاملة التي نبني عليها وجودنا والعيش المشترك. ولكن علينا أن نعترف بأنه يقتضي إدراج هذه القيم في سياق الأوطان، كل بحسب التوقيت الذي يناسبه. ويتوجب علينا احترام تعددية الشعوب وتنوع الحضارات والثقافات، والتمسك بقيم التسامح، وانتهاز كل الفرص من أجل التحاور وتجنب إساءة الفهم. إن التحفظ والحماية الاقتصادية، لا جدوى منهما، بل وأنهما قد يفضيان إلى الانغلاق والتقهقر.

وبعد أن سادت على مر السنين أوهام بأن عولمة الاقتصاد قد تكفي لحل سائر إشكاليات التنمية، باتت المجموعة الدولية تقر اليوم بأن التضامن ملزم. فعلى الرغم من زيادة مستمرة للثروات عامة، لا يزال ثلث البشرية يعيش على ما يقل عن يورو واحد في اليوم. فالعولمة، هي أبعد من أن تكون قد خفضت الفوارق وعدم المساواة، بل إنها وسعت الفجوة أكثر فأكثر، كما وإن النمو السكاني الذي بات ينحصر في المناطق الأكثر حرماناً، يزيد من خطورة هذه الظاهرة. إن القارة الإفريقية تحمل أكثر من غيرها، وزر الخلل في هذه التوازنات؛ إنه خلل مناف لأبسط المبادئ الأخلاقية و يمثل خطراً مهدداً للسلام والاستقرار العالميين، وقد يكون تجاهله وعدم التفاعل معه تصرف غير مسؤول.

18- سؤال: لقد اتخذ أمين عام الأمم المتحدة قرارات من أجل إصلاح المنظمة الدولية، على غرار تأسيس مجلس لحقوق الإنسان، على الرغم من اعتراض الولايات المتحدة. كيف تنظرون لهذه الإصلاحات، وهل تعتقدون بأن هناك إمكانية لإنقاذ الأمم المتحدة لكي تضطلع مجدداً بدورها الرئيسي في العالم؟

جواب: إن مشاركة فرنسا النشطة في إصلاح الأمم المتحدة، في كامل أبعادها، قد تفقد معناها لو لم تكن لدينا قناعة راسخة بأولوية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة من أجل السلام والتوازن في العالم.

إن النقطة الأساسية في عملية الإصلاح هذه، تكمن في تعزيز السلطة بالتالي الصفة التمثيلية لمجلس الأمن. إن هذا الأمر يمر عبر زيادة عدد أعضائه، بحيث يتسنى، بالأخص لإفريقيا أن تتخذ موقعاً كاملاً لها.

هذا وإن مجلس حقوق الإنسان هو أيضاً عنصر أساسي من عناصر عملية الإصلاح هذه. إننا نتقاسم مع مصر قناعة مفادها أن الأمم المتحدة تمتلك وحدها التفويض والشرعية والشمولية اللازمة للتعامل بفعالية مع الأوضاع التي تتسم بالخطورة، في هذا المجال. وسيتسنى لهذا المجلس -الذي يتمتع بديمومة تفوق تلك التي كانت تحظى بها اللجنة العليا- متابعة الوضع بشكل متواصل عبر العالم، كما وإن رفع الصفة القانونية المسندة إليه والارتقاء بها إلى مستوى أعلى، سيوفر للمجلس سلطة وشرعية متجددتين، تعودان بالفائدة للأمم المتحدة بمجملها.

سؤال: هل لديكم رسالة توجهونها للشعب المصري؟

جواب: هناك دائماً رسالة نوجهها للأصدقاء! إنها رسالة احترام وثقة، احترام لما يمثله الشعب المصري وثقة بمستقبل هذا الشعب.

إن مصر تتجه بكثير من الحيوية والحنكة نحو التقدم والحداثة. ويسعدني جداً، على سبيل المثال، أن أزور "القرية الذكية"، لأنه أمر يتطابق تماماً مع ما يبغي الشعب المصري تحقيقه ومطابق لما هو قادر على تحقيقه، فهو قد عقد العزم على النهوض بالبلاد لتصبح قوية وحديثة. ونظراً لتزايد النمو السكاني الزاخر، سنوياً، سيتعين عليه التكيف باستمرار.

إذاً، ثقة بمستقبل مصر وبمستقبل الشعب المصري، وأقصد الحداثة في المجال الاقتصادي وقدرات مصر الهائلة، لأنها ستصبح يوماً إحدى الدول الأساسية في عالم الغد، وهي، باعتقادي، تضطلع بهذه المسؤولية بكثير من الحكمة./.